# الاحتجاج بالحديث النبوي
# "نظرة جديدة في المسألة".

**الأستاذ: رشيد شهبة**

**جامعة البليدة 2**

ملخص البحث:

لقد أخذت قضية الاحتجاج بالحديث النبوي اهتمام كثير من العلماء قديما وحديثا، حتى انقسموا فيها إلى ثلاثة أقسام كما سيأتي، وسأحاول في هذا المقال إلقاء الضوء عليها من الناحية التأصيلية وأنه لا يجوز أن تدرج كمسألة في أصول النحو، وذلك من خلال جانبين، تناولت في الأول منهما مذاهب العلماء في هذه القضية، وفي الثاني منهما الرؤية الجديدة فيها، وقد عنونت المقال **بالاحتجاج بالحديث النبوي نظرة جديدة في المسألة.**

The summary of the article.

The thesis of the protest with the prophetic hadith took a lot of interest from the All-knowing anciently and newly,until they are divided in it into three divisions as it is coming,and I will try in this article to highlighted it up on the side of it originates and we may not include it as a matter in grammar origine,and that is from this two researches,I dealt with the first of them the origins according to the All-knowing in this thesis, and in the second of them the new vision in it and I outlined this article with the protest with the prophetic hadith a new vision in the matter.

**المبحث الأول: بداية التأليف في علم أصول النحو، ومذاهب العلماء في حجية الحديث.**

**1-بداية التأليف في علم أصول النحو**:

يعتبر كتاب الخصائص أول محاولة في جمع شتات علم أصول النحو وقد برع فيه ابن جني(392هـ) حيث جاء فيه بقواعد أصولية كثيرة، من سماع، وقياس وعلة، استفاد منها من جاء بعده، ثم جاء بعد ذلك أبو بكر بن الأنباري(577هـ)، ووضع كتابه «لمع الأدلة» بين فيه أصول هذا العلم، ورسم معالمه، وله كذلك كتاب«الإعراب في جدل الإعراب» وهو كالتّتمة للأوّل، وبعد ابن الأنباري، جاء السيوطي(911هـ)وكَتَب «الاقتراح في أصول النحو»، وادّعى لنفسه أنّه واضع هذا العلم ومبتدع تنظيمه وترتيبه، حيث قال: «فهذا كتاب غريب الوضع،

عجيب الصّنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قرينة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو...، وقد سميته بالاقتراح في أصول النحو»، ..هذا وقد استفاد كثيرا من الكتب السّابقة الذّكر، ذكر ذلك هو في كتابه، حيث قال: «..واعلم أني استمديت [1] في هذا الكتاب كثيرا من كتاب(الخصائص) لابن جني... » [2].

**مصادر السماع**: القرآن الكريم- الحديث- كلام العرب.

أول من ذكر هذه المصادرِ مجتمعة هو السيوطي في كتابه الاقتراح، يقول: «هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فيشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام النبي صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده، إلى زمن فسدت فيه الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت». [3]

وحديثنا في هذا المقال عن الحديث النبوي، ونعني به كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وقد انقسم العلماء في الاستدلال به إلى ثلاثة فرق:

**2-مذاهب العلماء في حجية الحديث**:

-**الفريق الأول: المانعون**، وهو ما ذهب إليه كثير من النحاة المتقدمين والمتأخرين، ولم يحتجّ هؤلاء إلا بما ثبت أنه لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، وهو قليل جدا وحججهم في المنع ما يلي:

1-أن أكثر حديث النبي صلى الله عليه وسلم روي بالمعنى، ومعنى هذا أن أكثره ليس من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما من لفظ الرواة، وفيهم كما هو معلوم الأعاجم الذين لا يستشهد بكلامهم؛ ولهذا يروى الحديث الواحد بألفاظ مختلفة، كحديث سهل بن سعد رضي الله عنه [4] أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ لأَهَبَ لَكَ نَفْسِي فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَصَعَّدَ النَّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ ثُمَّ طَأْطَأَ رَأْسَهُ ، فَلَمَّا رَأَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْنِيهَا. فَقَالَ « **هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَىْءٍ** » . فَقَالَ لاَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ «**اذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا**». فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لاَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا . قَالَ « **انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ** » . فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لاَ وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلاَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ وَلَكِنْ هَذَا إِزَارِي - قَالَ سَهْلٌ مَا لَهُ رِدَاءٌ - فَلَهَا نِصْفُهُ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم « **مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ إِنْ لَبِسْتَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ وَإِنْ لَبِسَتْهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ شَيْءٌ** ». فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى طَالَ مَجْلِسُهُ ثُمَّ قَامَ فَرَآهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مُوَلِّيًا فَأَمَرَ بِهِ فَدُعِيَ فَلَمَّا جَاءَ قَالَ « **مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ** ». قَالَ مَعِي سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا

وَسُورَةُ كَذَا عَدَّهَا قَالَ « **أَتَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ** ». قَالَ نَعَمْ. قَالَ « **اذْهَبْ فَقَدْ مَلَّكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ** » [5] .وفي رواية أخرى له «**اذْهَبْ فَقَدْ أَنْكَحْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ** » وفي رواية لمسلم «**انْطَلِقْ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا فَعَلِّمْهَا مِنَ الْقُرْآنِ**» [6].وفي رواية أحمد «**فَقَدْ أَمْلَكْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنْ الْقُرْآنِ**» [7].

2-كثرة اللحن في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وسببه أن كثيرا من الرواة ليسوا من العرب الفصحاء مع جواز رواية الحديث بالمعنى، فيرْوُون الحديث ويتصرفون في ألفاظه بتقديم وتأخير، وحذف وزيادة بما لا يخل بالمعنى، فيقع اللحن.

**الفريق الثاني: المجيزون**: وعلى رأسهم ابن مالك، وابن هشام، والسهيلي، وابن خروف، وغيرهم كثير.ورُدّت حجج المانعين بما يلي:

أما كون الحديث روي بالمعنى، «فالخلاف في ذلك مشهور مقرّر، وكما أجازه قوم منعه آخرون، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدِّثين والأصوليين من المالكية والشافعية وغيرهم» [8].

وأمّا من أجاز الرواية بالمعنى فليس معناه أنهم كانوا يتساهلون في ذلك، فمن أمعن النظر في علوم الحديث«عَلِم العلمَ اليقين أن اعتناء العلماء والمحدِّثين باللفظ أشد ومحافظتهم على الكلمات آكد» [9].ولهذا تجد الراوي إذا شك في لفظة، أو عبارة فإنه يُبيِّن الذي شك فيه، نحو: «بضع وستون، أو بضع وسبعون» [10]، كما أن بعض الصحابة وهم فصحاء-كتبوا حديث النبي صلى الله عليه وسلم كعمرو بن العاص -رضي الله عنه-وكثير من التابعين، وإن كانت كتابتهم ليست بالتصنيف المعروف عند تابعي التابعين كمالك رحمه الله.

أمّا عن اللّحن الكثير في الحديث والّذي تسبّب فيه الرّواة غير الفصحاء عند روايتهم للحديث فهذا خلاف الحق، والحق أن اللحن بمعناه الذي هو خلاف الصواب من كلام العرب ولا يقبل تخريجا على لسانهم فهو غير موجود في الحديث الصحيح.

-أمّا إن كان المقصود من اللحن أنه خلاف الشّائع من كلام العرب، فهذا موجود على قلّة [11] في حديث النّبي صلى الله عليه وسلم، كما هو موجود في القراءات القرآنية، بل وفي الشّعر العربي.

أمّا رواية الحديث بعدة روايات، فالمعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعيد الحديث مرتين وثلاث، بل وأكثر من ذلك مما هو معلوم في مظانّه، وهذا لا يكاد يسلم منه الشعر العربي، فتجد البيت مرويا بروايتين وثلاث.

وهذا مثال على الاحتجاج بالحديث عند ابن مالك:

1-أخرج البخاري ومسلم عن أَبِى هُرَيْرَةَ- رضى الله عنه- قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ وَيَجْتَمِعُونَ فِى صَلاَةِ الْفَجْرِ وَصَلاَةِ الْعَصْرِ ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي فَيَقُولُونَ تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ » [12].

استشهد به ابن مالك على لغة أكلوني البراغيث وهي لغة بعض العرب، وذلك أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر -مثنى كان أم جمعا-ألحقوا به علامة تدل على المثنى أو الجمع. وسماها لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة» [13].

**الفريق الثالث**: المتوسّطون: وهؤلاء سلكوا مسلكا وسطا بين الفريقين، وعلى رأسهم الشّاطبي (790هـ)، حيث قسّم الحديث النبوي إلى قسمين، قسم اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، وقسم اعتنى ناقله بلفظه دون معناه لمقصود خاص، وأجاز الاحتجاج بالقسم الثّاني دون الأوّل، يقول: «وأمّا الحديث فعلى قسمين قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللّسان، وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحة ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية» [14].

وتبعه على ذلك السيوطي، حيث يقول: «أما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا» [15].

وما ذهب إليه بعض الدارسين من أن السيوطي من الفريق المانع مطلقا ليس بوجيه، حتى وإن رجح السيوطي رأي أبي حيان، وذلك لتصريحه بأن لا يحتجّ بكلام النبي صلى الله عليه وسلم إلّا بما ثبت أنه لفظ النبي صلى الله عليه وسلم.

وما نقل عن الشّاطبي كان عمدةَ كثير من المعاصرين في بناء موقفهم من حجّية الحديث النّبوي، وعلى رأسهم محمد الخضر حسين، وسعيد الأفغاني، وطه الرّاوي، وخديجة الحديثي.

وقد اعتمد مجمع اللّغة العربية بحثا للشيخ الخضِر حسين، بيّن فيه ضوابط الاحتجاج بالحديث النبوي، فالأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها هي التي تتّصف بما يلي [16]:

ما رُوي بقصد الاستدلال على كمال فصاحته-صلى الله عليه وسلم- كقوله: «حمي الوطيس» [17]، وقوله: «مات حتف أنفه» [18]، وقوله: «الظلم ظلمات يوم القيامة» [19]، إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان، كقوله: «مأزورات غير مأجورات» [20]، وقوله: «إنّ الله لا يمل حتى تملوا» [21].

ما يروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها، أو أمر أن يُتعبّد بها، كألفاظ القنوت والتحيّات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها.

ما يروى شاهدا على أنه يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم وما هو ظاهر أن الرواة يقصدون هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وابن جريج، والشافعي.

ما عرف من حال رواته أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، كابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعليّ بن المديني.

**المبحث الثاني: نظرة جديدة في المسألة:**

مما يجب أن لا يغفل أن مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي لم يتطرق إليها العلماء الأوائل الذين نظّروا لعلم أصول النحو، فهذا ابن جني في كتابه الخصائص لم يشر إليها لا من قريب ولا من بعيد، وكذا ابن الأنباري في كتابيه: لمع الأدلة، والجدل.

ولعلّ أوّل من أشار إليها هو السّيوطي في كتابه الاقتراح، وذكر أنّ أبا حيان الأندلسي أنكر على ابن مالك الاحتجاج بالحديث، ونقل عنه قوله: « قد أكثر هذا المصنِّف-يقصد ابن مالك- من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيرَه. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب - كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمّة الكوفيين - لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرُهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس. وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية» [22].

ولو تأمّلنا كلام أبي حيّان لوجدنا أنّ إنكاره مبني على أساسين:

**الأول**: عمل الواضعين الأوائل لعلم النحو، وهذا في قوله: «وما رأيت أحدًا من المتقدّمين والمتأخّرين سلك هذه الطريقة غيرَه.....كنحاة بغداد وأهل الأندلس».

**الثاني**: ما استنبطه أحد الأذكياء-كما قال- وهذا ما عرف فيما بعد بحجج المانعين.

**أما بالنسبة للأساس الأول**: فهو كلام متين، فالعلماء الأوائل هم الذين وضعوا النّحو وضبطوه، وقد اعتمدوا في ذلك أصولا لم يكن الحديث النّبوي منها، وهذا ما ذهب إليه كلّ من كتب في أصول النّحو حتّى من المعاصرين كشوقي ضيف، ومهدي المخزومي، وعبد الرحمن السّيد، وسعيد الأفغاني، يقول سعيد الأفغاني: «ولقد كان من المنهج الحقّ بالبداهة أن يتقدّم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب...ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللّغويين والنّحويين لثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصّة... »[23]، وإذا كان ذلك كذلك فلماذا أقحم النّحويون المتأخرون الحديث كأصل من أصول النّحو وأنشأوا فيه خلافا لم يكن موجودا؟ وهذا لأنّنا ندرس أصول النّحو، ونقصد بالنّحو النّحوَ الذي وضعه العلماءُ الأوائل وقد نضج واكتمل على أيديهم.

وأمّا ما ذكره بعض المعاصرين (كمحمود فجال، وأحمد مكّي الأنصار، وعبد الفتّاح شلبي،.. ) أنّ بعض المتقدّمين من النّحويين الواضعين لعلم النّحو قد استشهدوا بالحديث النّبوي فليس بوجيه ولا يُعوّل عليه، فقد ذكروا أنّ أبا عمرو قد احتجّ بثلاثة أحاديث، وأنّ الخليل قد احتجّ بثلاثة أيضا، وأنّ سيبويه قد احتجّ على أكثر تقدير بستّة أحاديث، وكذا الفرّاء، والمبرّد، وغيرهم...قلت: هذا ليس بوجيه ولا يعوّل عليه وذلك لما يلي:

1- إنّ هذه الأحاديث الّتي نسب الاحتجاج بها إلى هؤلاء ليست كلُّها صريحَ لفظ النّبي صلّى الله عليه وسلّم، أو إنّ صياغتها عند هؤلاء العلماء تختلف عن صياغتها عند علماء الحديث الذين رووها.

2- في كثير من المواضع لا توحي طريقةُ إيرادها أنّهم احتجّوا بها على أنّها أحاديث، كقول سيبويه مثلا:« وأمّا سُبّوُحاً قُدُّوساً رَبَّ الملائكةِ والرُّوحِ فليس بمنزلة سُبحانَ اللهِ... ومن العرب من يَرفع فيقولُ سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبَّ الملائكة والرُّوح كما قال أهلُ ذاك وصادقٌ واللهِ وكلٌّ هذا على ما سمعنا العربَ تَتكلَّم به رفعا ونصباً»[24].

3- حتّى وإن عُثر على هؤلاء العلماء-المتقدمين- قد صرّحوا بنسبة الحديث للنبي صلى الله عليه وسلم في معرض احتجاجهم به، لا يعتبر ذلك المقدار كافيا لنَنْسِبَ إليهم الاحتجاجَ بالحديث، وأنّهم اعتبروه أصلا من أصول النّحو، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى: ما يتعلّق بمن نُسِب إليهم الاحتجاج بالحديث كابن مالك وابن هشام[25]، فلا بدّ من النّظر في كيفية اعتماد هؤلاء العلماء للحديث النّبوي كأصل، هل وضعوا به قواعد جديدة لم يأت بها الأولون؟ أو أنهم رجّحوا به قولا على قول؟ أو جمعوا به بين قولين؟

وكلّ هذه الأسئلة تحتاج إلى بحث مستقلّ للإجابة عنها، وذلك بالنظر في كتب هؤلاء العلماء والتّدقيق فيها من خلال بحوث متتابعة متكاتفة، وإن كنّا نقرّ أنّ النّحو قد اكتمل على أيدي الخليل وسيبويه، ومن جاء بعدهم إنّما هم عيال عليهم.

**وأما بالنسبة للأساس الثاني**: فما الدّليل على أنّ هذه الحجج التي ذكرها المتأخّرون هي التي منعت المتقدّمين من الاحتجاج بالحديث النبوي؟، إذ لا يوجد أي نصّ عنهم يفصح عن ذلك، وعليه يجب علينا أن لا ننسب هذه الحجج إليهم –من باب الأمانة العلمية–بل ننسبها لقائلها، فهي من اجتهاده، فقد تكون كذلك، وقد تكون غير ذلك، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لعلّ هناك حججا أخرى منعت القوم من اعتماد الحديث النّبوي مصدرا من مصادر السّماع يستدلّ به في وضع القواعد.

والله أعلم، وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

هوامش البحث:

---

(1): وأصله: اسْتَمدَدْتُ، ثم خففت الدال الثانية ياءً.

(2): السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ج1 ص5.

(3): السيوطي، الاقتراح، ص74، 75.

(4): الأحاديث التي فيها روايات مختلفة كثيرة، وذكرت هذا الحديث لدورانه في كتب الأصول.

(5): البخاري، حديث رقم(5125).

(6): مسلم، (2438).

(7): مسند أحمد، (22832)

(8): ابن الطّيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من طيّ روض الاقتراح تـ محمود يوسف فجّال(دار البحوث للدّراسات الإسلامية والتّراث،ط2–2002)، ج1ص456

(9): نفسه،ج1ص476

(10): صحيح مسلم(35)، وصحيح البخاري،(09).

(11): ابن الطيب الفاسي، فيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح، ج1ص478،477.

(12): البخاري(7486)، ومسلم(1464)

(13): شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، (ط1 –1410هـ ، 1990م)، ج1 ص272.

(14): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، (1/ 35).

(15): السيوطي، الاقتراح، ص89.

(16): خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص67.

(17): صحيح مسلم، (1775).

[18]: شعب الإيمان للبيهقي(1372).

[19]: صحيح البخاري(2447).

[20]: سنن ابن ماجة(1578)، وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب والترهيب(2077).

[21]: صحيح البخاري(1151).

[22]: الاقتراح، السيوطي، ص89.

[23]: في أصول النحو، سعيد الأفغاني، ص46.

[24]: الكتاب، سيبويه،(1/ 327).

[25]: ينظر ص3 من هذا المقال.